

الاستثمار الاجنبي المباشر وأثره على الميزان التجاري الصيني

م.م. أحمد هادي سلمان *

المقدمة .

لقد حظي مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر بالأهتمام الكبير من قبل المفكرين الاقتصاديين منذ ظهور الفكر الكلاسيكي وتناولوا في أدبياتهم أهم دوافعه ومحدداته لدى الدول المتقدمة والنامية، وما زال التنظير مستمراً نتيجة لظهور متغيرات جديدة بسبب تبدل الأوضاع الاقتصادية والسياسية العلمية وقد أصبح نوع من القبول الآن لدى أغلب الاقتصادات لدخول الاستثمار الاجنبي المباشر إليها، بعد الغموض الذي كان يخيم على هذا المفهوم في الخمسينيات والستينيات، نظراً لما يحققه من فوائد في مجالات عديدة منها خلق فرص العمل ونقل التكنولوجيا ولما له من آثار على مفاصل الاقتصاد الكلي كافة وعلى الصادرات الصناعية والميزان التجاري بشكل خاص، فضلاً عن الدور الذي يلعبه في تطور القطاعات الصناعية ، والذي هو محور أهتمامنا في هذا البحث .

أهمية البحث .

تنطلق أهمية البحث من دراسة محددات ومقومات ومعوقات الاستثمار الاجنبي المباشر وأشكاله المتعددة التي تتواءم مع تطلعات الدول النامية في عقد الشراكات الاستثمارية مع مموليه، فضلاً عن ايضاح الدور الذي يمكن أن يلعبه الاستثمار الاجنبي المباشر في تحسين وضع الميزان التجاري، والاتجاهات التي تخدم هذا المجال، وقد تم اختيار حالة الصين بسبب ارتفاع تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الداخلة إليها، وتستحوذ على أعلى نسبة بين الدول النامية وادى ذلك الى زيادة معدلات النمو وحجم الصادرات كمحرك للنمو .

فرضية البحث .

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن للاستثمار الاجنبي المباشر أثر غير مباشر في تحسين وضع الميزان التجاري الصيني .

* عضو هيئة تدريس / الجامعة المستنصرية / كلية الادارة والاقتصاد

٣ هدف البحث .

يهدف البحث إلى دراسة أهمية الاستثمار الاجنبي المباشر ودوافعه ومحدداته وأهمية تدفقاته ودوره في تحسين وضع الميزان التجاري الصيني وعلى قطاع التصدير.

منهجية البحث .

تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الاستقرائي لظاهرة الاستثمار الاجنبي المباشر ومدى انعكاساته على الميزان التجاري الصيني .

هيكلية البحث .

تم دراسة موضوع الاستثمار الاجنبي المباشر وانعكاساته على الميزان التجاري لأثبت صحة أو نفي فرضية البحث في فصلين وفق السياق التالي :

الفصل الاول : الاستثمار الاجنبي المباشر (مفهومه، أشكاله، مبرراته) :

إذ تم فيه التطرق إلى مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر وأشكاله ومبررات اللجوء اليه والمعوقات التي تقف في وجهه، فضلاً عن تناول العوامل والسياسات الجاذبة للاستثمار الاجنبي المباشر .

الفصل الثاني: دور الاستثمار الاجنبي المباشر في تحسين وضع الميزان التجاري وفي هذا الفصل تم دراسة دور الاستثمار الاجنبي المباشر على وضع الميزان التجاري، عموماً وعلى وضع الميزان التجاري الصيني خصوصاً .

الفصل الأول . الاستثمار الاجنبي المباشر مفهومه، أشكاله، مبرراته .

أولاً . مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر .

الاستثمار الاجنبي المباشر ظاهرة حديثة بمصطلحاتها ، إلا انها قديمة بمفهومها فهي تعود الى منتصف القرن التاسع عشر⁽¹⁾ .

يعرف الاستثمار بأنه (تخصيص رأس المال للحصول على وسائل إنتاجية جديدة أو لتطوير الوسائل الموجودة بقصد زيادة الطاقة الانتاجية)⁽²⁾ .

أما الاستثمار الاجنبي المباشر فيقصد به (كل استثمار يتضمن علاقة طويلة الاجل ويعكس مصالح مستمرة لطرف مقيم في اقتصاد ما (فرد أو شركة تابعة أو شركة أم في منشأة مقيمة في اقتصاد آخر)⁽³⁾ .

كما ويعرف وفقاً لمنظور منظمة التجارة العالمية (بأنه قيام مستثمر مستقر في بلد ما بامتلاك أصل موجود في بلد آخر، مع توفر النية لديه في ادارة ذلك الاصل وعلى

هذا فإن البعد الإداري هو أهم ما يميز الاستثمار الأجنبي المباشر عن استثمار الحافظة (4).

هذا وهناك الكثير من التعاريف المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر إلا أنها في النهاية تصب في أناء واحد وهو (وجود عنصرين أساسيين هما المستثمر الخارجي والمستثمر الداخلي والذي يكون إما على شكل أفراد أو مؤسسات خاصة أو مملوكة للدولة، وقيام الشراكة فيما بينهما في العملية الإنتاجية على وفق إحدى أنواع أو أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر التي سنتناولها في ثانياً .

ثانياً . أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

هناك العديد من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر نوجزها بما يأتي :-

1- الاستثمار المشترك (Joint venture).

الاستثمار المشترك هو احد انواع الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يشترك فيه طرفان (أو شخصان معنويان)، أو دولتين أو أكثر ويتم الاتفاق بين الاطراف المتشاركة على شروط معينة قد تتجاوز الشراكة في راس المال و/ أو الشراكة في الإدارة و/أو الخبرات العلمية و/أو التكنولوجيا (5) وذلك للقيام بتجهيز الاسواق المحلية و/أو التصدير للأسواق الخارجية أو لتنمية السوق الداخلية، ولايفوتنا أن نذكر أن هذا النوع من الاستثمارات هو الأكثر أتباعاً في الاقتصاد الصيني .

2- الاستثمار الأجنبي المملوك بالكامل (Wholly – Owned Foreign Investments)

وهو من أكثر انواع الاستثمار الأجنبي المباشر تفضيلاً لدى الشركات المتعددة الجنسية وذلك نتيجة لقيام هذه الشركات بأنشاء مشاريع أو فروع للإنتاج أو التسويق أو أي نوع من انواع النشاط الاقتصادي، وهذا مايجعل هذه الشركات أكثر مراقبة وأدارة للعملية الإنتاجية الكاملة (6)، فيما نجد ان الدول المضيفة تتردد في إعطاء مثل هكذا تصريح بالعمل من قبل الدول النامية غالباً خوفاً من التبعية الاقتصادية للدولة الأم لشركات الاستثمار .

3- الاستثمار في مشروعات وعمليات التجميع (Assembly Operations).

وهي اتفاقيات بين الاطراف المتعاقدة (الطرف الأجنبي والطرف المحلي)، و(قطاع عام أو خاص)، وعلى اساس هذا الاتفاق يزود الطرف الأول الطرف الثاني بمكونات المنتج الصناعي ويتم تجميعها لتصبح منتج نهائي لدى الطرف الثاني ، هذا من ناحية

أو قد يكون على شكل تزويد الطرف الأول للطرف الثاني بالخبرات والتكنولوجيا اللازمة
لأتمام العملية الانتاجية وهذا ينتشر في الدول النامية⁽⁷⁾.

4- حصص أغلبية في شركات البلد المضيف .

ويتحقق هذا الشكل من اشكال الاستثمار المباشر عن طريق شراء الاسهم أو الخصصة أو استبدال الديون بالملكية أو غيرها من الاساليب، وهذا ما يتطلب التزاماً كبيراً من قبل المستثمر الاجنبي وفترة زمنية طويلة (أي طول الوقت الذي يرغب خلاله المستثمر في المخاطرة برأسماله بانتظار العوائد المرجوة من الاستثمار)، والشركات التي تقوم بذلك تقدم فوائد كبيرة للشركات المحلية في الدولة المضيضة وعادة ما تعكس هذه الاستثمارات الاستراتيجية العالمية للشركات متعددة الجنسية سواء في الانتاج أو التوزيع وهو ما يسرع من جهود البلد المضيف في الاندماج العالمي⁽⁸⁾.

ثالثاً، مبررات اللجوء للاستثمار الاجنبي المباشر.

من أهم الاسباب التي دعت الدول النامية الى السماح للاستثمار الاجنبي المباشر بعد أن كانت تمنع مثل هكذا تعامل مع الاستثمارات الاجنبية، وذلك للتغلب على مشكلة التمويل عن طريق تغيير الشكل النسبي للتمويل الخارجي أولاً واستخدام الاستثمارات الاجنبية في سد النقص الحاصل في تمويل الاستثمارات الداخلية بدلاً من اللجوء الى القروض الخارجية، وثانياً للصعوبات الاقتصادية التي تواجهها عملية التنمية الاقتصادية، و أخيراً لرغبة هذه الدول في الحصول على التكنولوجيا المتطورة والخبرة الادارية والتنظيمية⁽⁹⁾، والتي تساعد في تسريع عملية التنمية الاقتصادية .

وندرج في ادناه أهم المبررات لحاجة الدول النامية للاستثمار الاجنبي :

1- نقص تراكم رأس المال في الدول النامية وذلك نتيجة لأرتفاع الميل الحدي للاستهلاك وانخفاض الميل الحدي للاادخار وشيوع ظاهرة الاكتناز، فضلاً عن انخفاض مستوى الدخل فيها، وهذا ما يخفض الحافز على الاستثمار⁽¹⁰⁾.

2- انخفاض عوائد النقد الاجنبي من الصادرات، كون الهيكل السلعي لصادرات هذه الدول أحادي الجانب، أي يعتمد على تصدير مادة واحدة فقط وغالباً ما تكون من المواد الأولية الخام، وهو ما أدى الى انخفاض تمويل الاستثمارات المحلية⁽¹¹⁾.

3- ضعف الادارة المصرفية وضعف العمليات المصرفية وتخلف الاسواق المالية وانعدام الاستقرار السياسي الاقتصادي، أدى الى هروب رؤوس الاموال الوطنية الى الخارج، وهو ما أدى بالتالي الى ضعف قدرة المصارف المحلية على تعبئة المدخلات في هذه الدول وهو ما يستدعي اللجوء الى رؤوس الاموال الاجنبية .

4- مدى توفر البنية التحتية من موانئ وجسور ومحطات الطاقة من العوامل الاساسية لقيام عملية التنمية الاقتصادية لأن ضعف البنية التحتية في الدول النامية يستلزم رؤوس

اموال كبير للنهوض بواقع التنمية في تلك الدول التي تعجز عن توفيرها من خلال الادخارات المحلية وهو مايدعوا الى دخول رؤوس الاموال الاجنبية⁽¹²⁾.

5- الحصول على التكنولوجيا المتطورة والاستثمارات الاجنبية هو خير من يقوم بتصدير هذه التكنولوجيا مع دخولها الى الدول المضيفة لها، وهو ماركزت عليه الصين في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر إذ منحت المشاريع الاجنبية أفضليات وحوافز استثمارية كانت تقوم بنقل تكنولوجيا جيدة وتقديم المكافآت للذين كانوا على استعداد لنقل تقنيات متفوقة والذين يعطون إدارة تفضيلية وشروطاً منصفة⁽¹³⁾.

6- أن العديد من الدول النامية تعاني من اختلال الهيكل الاقتصادي فيها وزيادة النفقات على الايرادات، وتوجيه الايرادات صوب النفقات غير المنتجة فضلاً عن كون اقتصادياتها احادية الجانب مما يتسبب في ضعف الهيكل الاقتصادي الانتاجي الداخلي والخارجي وهو مايستدعي زيادة الدين العام الداخلي والخارجي والذي يوجه ايضاً صوب النفقات الاستهلاكية والخدمية، وهذا مايدعو الى دخول رؤوس الاموال الاجنبية والاستثمارات الخارجية لتصحيح المسار في الهياكل الاقتصادية للدول المضيفة لها .

رابعاً . عوامل وسياسات

جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ومعوقاته .

لقد أتبعت الدول النامية الكثير من عوامل والسياسات لجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة منها : ⁽¹⁴⁾

أ. عوامل الجذب .

1- خصائص السوق المحلي .

أن حجم السوق المحلي وكذلك الثروة والقوة الشرائية الخاصة بالسكان وأحتمالات نمو الاقتصاد، تشكل المعايير الرئيسية التي تستخدمها الشركات لتقرر مدى جاذبية البلد المضيف كسوق لمنتجات الاستثمارات الاجنبية المباشرة لتكون مقصد استثمار محتمل للمزيد من الاستثمارات وعدم أغفال العامل الطبيعي والموقع الجغرافي للبلد في هذا المجال ⁽¹⁵⁾.

2- النفاذ إلى الاسواق .

أن قوانين البلد المضيف وأنظمة النفاذ إلى السوق المحلي أو على الاقل عدم فرض قيود غير مبررة على هذا النفاذ ، سوف يزيد من قدرة الاستثمارات الاجنبية على النفاذ إلى الاسواق المحلية وتحقيق الارباح، فالبلدان التي تتحكم حكوماتها بالنشاط الاقتصادي لاتشكل موطن جذب للاستثمارات الاجنبية، لذلك يجب مراعاة هذه الأمور عند إصدار التشريعات القانونية لتلك البلدان .

3- القوى العاملة.

وفي هذا السياق فإن المستثمر الاجنبي لا يسعى إلى تأسيس استثمارات الصناعية على أساس انخفاض معدلات الأجور في البلدان النامية والمستضيفة للاستثمار فقط، بل أنه ينظر إلى نوعية التعليم ودرجة التعلم في تلك البلدان، كون ذلك يسهل عليه زيادة إنتاجية العامل الواحد في تلك البلدان نظراً لقدرتهم على استيعاب التطورات العلمية، أكثر منه في حالة كون العمالة غير متعلمة .⁽¹⁶⁾

4- الاستقرار السياسي ومناخ الاستثمار.

وهو أمر لابد من توفره إذ لا يقدم المستثمرون إلى الاستثمار والمخاطرة برؤوس أموالهم في أوضاع سياسية غير مستقرة في البلدان المستفيدة (كما هو الوضع الآن العراق)، إذ أن شركات الاستثمار تحجم عن دخول البلاد لسوء الوضع الأمني.⁽¹⁷⁾ فيما يكون الاستقرار السياسي عامل ثقة وطمأنينة في ظل القوانين والأنظمة التي تخضع لها استثماراتهم واستقرار الاسواق التي يعملون فيها وخلوها أو قلة الاهتزازات والتغيرات السلبية فيها .

ولا يفوتنا أن نذكر أهمية العوامل اعلاه في جذب الاستثمار الاجنبي الى الاقتصاد الصيني كونه يتمتع بسوق محلية جيدة وموقع جغرافي جيد وخصوصاً مناطقها الساحلية التي كانت من اولى المناطق في جذب الاستثمارات، فضلاً عن القدرة العالية على النفاذ الى السوق المحلي نظراً للمرونة التي اعطتها التشريعات القانونية في ذلك الخصوص، بالإضافة إلى وفرة اليد العاملة ورخص اسعارها ودرجة التعلم المتوفرة لدى اليد العاملة، والاهم الاستقرار السياسي أو مناخ الاستثمار المتوفر في الصين لارتفاع درجة الامان والثقة لدى المستثمرين وقلة وجود التغيرات والاضطرابات السياسية في الصين .

ب - سياسات الجذب

1- مخاطر العملة.

توفير سياسة مناسبة لسعر الصرف وذلك لتعديل قيمة العملة المحلية على أساس ثابت من الممكن التنبؤ به وهو مايساهم في ايجاد الاستقرار الاقتصادي واستقرار ثقة المستثمر. إذ أن العملات المحلية المغالى في تقويمها أي ارتفاع قيمتها كثيراً قياساً بالعملات الأساسية، تضر بنشاط التصدير في البلد المستثمر فيه، إذ تصبح اسعار صادراته أعلى بكثير من اسعار صادرات البلدان المنافسة وما لهذا من آثار سلبية على الاستثمار الاجنبي المباشر .

2- إعادة تصدير رأس المال .

وهي من أهم النقاط التي يصبوا اليها المستثمرون الاجانب والخاصة بإمكانية تحويل الارباح المتحققة في البلدان المستثمر فيها إلى البلد الأم، فكلما أنخفضت الإجراءات

المعقدة من ضرورة الحصول على التصاريح والموافقات الخاصة من قبل البنوك المركزية لأخراج تلك الأرباح زاد ذلك من جاذبية تلك الدول للاستثمار الاجنبي ، فضلاً عن التشريعات الضريبية ومعدلاتها .

3- حماية الملكية الفكرية والمادية .

وهو مصطلح يشير الى ملكية الشركة للمنتجات الملموسة وغير الملموسة التي تحصل عليها من خلال الابحاث وبراءات الاختراع وغيرها . وهذه من أولويات الشركات والاستثمارات الاجنبية، كون أن الكثير من أصولها عبارة عن منتجات غير ملموسة ولاسيما في الصناعات الحيوية كالكمبيوتر و الاتصالات السلكية واللاسلكية وصناعة الدواء وكلها صناعات تعتبر فيها التكنولوجيا سلاحاً تنافسياً رئيساً في تطوير منتجاتها واسواقها الجديدة .لذلك فإن التساهل من قبل بعض الدول في موضوع حماية الملكية الفكرية سيؤدي إلى ظهور شركات تمتلك التكنولوجيا بشكل غير قانوني مما يضر بأصحاب التكنولوجيا الاصليين الذين يملكون براءات الاختراع وحقوق النشر والتأليف الحقيقيين .

4- السياسات التجارية .

للسياسات التجارية آثار مهمة على تكلفة الواردات والصادرات وسهولة الوصول إلى الاسواق العالمية لتسويق السلع النهائية، إذ يؤثر سعر التعريف الم معمول بها وسعر صرف العملة المحلية على تكلفة المواد الوسيطة المستوردة لانتاج السلعة النهائية، فأرتفاع سعر التعريف في البلدان المستثمر فيها مقارنة بالبلدان الاخرى سيعمل على رفع كلفة السلعة النهائية مما يؤدي إلى انخفاض الاقبال على الاستثمار في ذلك البلد⁽¹⁸⁾ فانه يستلزم العديد من الإجراءات قبل تصدير السلع النهائية وقد تصل إلى دفع رسوم مقابل تراخيص التصدير، مما سيؤدي إلى أرتفاع تكاليف المنتج في البلدان المستثمر فيها مما يؤدي إلى تأخير ظهور المنتج النهائي ويقلل القدرة التنافسية لتلك البلدان ويقلل من أنجذاب المستثمرين إلى تلك البلدان .

5- التشريعات الحكومية أو ما يسمى «بالمناخ التنظيمي» .

وهي الأنظمة الحكومية وقوانينها المؤثرة على الاعمال وأنشطتها وقد يكون لهذا المناخ تأثير كبير على كفاءة التشغيل والتكلفة وبالتالي على ربحية المؤسسات وقدرتها التنافسية، والمناخ التنظيمي الجاذب هو احد أهم الاعتبارات التي تدخل في قرار اختيار الموقع الاستثماري، وهنا لابد من الإشارة إلى ضرورة إصدار التشريعات اللازمة لحماية مصالح المنتجين والمستهلكين على حدٍ سواء، مثل إلزام الشركات بعدم الاستغناء عن العمال مهما تغيرت ظروف السوق ومعدلات أجور العمال كقانون الحد الأدنى في U.S.A أو تقديم مستحقات معينة للعمال مما يؤدي إلى رفع التكلفة بالنسبة للمستثمرين الاجانب، وغيرها من التشريعات .⁽¹⁹⁾

6- أسعار الضرائب والحوافز.

وهي كل الأعباء من الاسعار والمعاملة الضريبية لأرباح الاسهم ورسوم الامتياز والحوالات المالية وغيرها من العمليات وأسعار الضريبة والمعاملات التجارية اللازمة في إطار العلاقة بين الشركات الفرعية والشركة الأم . كما وتهدف بعض الدول عن طريق تخفيف الأعباء الضريبية ووضع نظام الحوافز لجذب الاستثمارات الاجنبية للبلدان المستفيدة .

7- سياسات الاقتصاد الكلي .

أن لسياسة إدارة الاقتصاد الكلي تأثير كبير على ثقة المستثمر في البلد المستثمر فيه، فالبلدان ذات القدرة الاقتصادية السليمة تقل فيها الاضطرابات الاقتصادية لكون هذه الاضطرابات لها تأثيرات كبيرة على ربحية المؤسسات المحلية والمملوكة لرأس المال الاجنبي وكلما زادت التقلبات الاقتصادية أدى إلى ضعف ثقة المستثمر مما يؤدي إلى انخفاض ثم الاحجام عن الاستثمارات الاجنبية ، كحالات الكساد والتضخم الجامح .

8- البنية التحتية / خدمات الدعم.

أن البنية التحتية لها تأثير كبير على أستقطاب الاستثمارات الاجنبية (الطرق الموانئ والمطارات شبكات الاتصال المرافق الخاصة توفر الطاقة وتتعدى إلى ذلك إلى شركات المحاسبة والبنوك والتأمين) ، نظراً لما لهذه البنى من تأثير كبير على تكلفة الانتاج والنقل وكفائتها، فعلى الدول التي ترغب في جذب الاستثمار الاجنبي أن تسعى لتوفير البنى التحتية المهمة خدمة للمنتج المحلي والاجنبي .⁽²⁰⁾

خامساً. المعوقات التي تواجه الاستثمار الاجنبي المباشر.

أن ضعف تدفق رؤوس الاموال إلى الدول النامية يعود إلى كون أن غالبية هذه الدول تتبع سياسات غير ملائمة لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر، للاستفادة من هذه الاستثمارات . مما يتطلب من تلك الدول القيام بتحسين المناخ الاقتصادي فيها لجذب الاستثمارات الاجنبية، كما ورد سابقاً ، وفي إطار ذلك نود أن نوضح بعض العقبات التي يعاني منها الاستثمار الاجنبي المباشر وكما يلي :-⁽²¹⁾

- 1- ارتفاع ضريبة الارباح والدخول على الاستثمار الاجنبي .
- 2- شرط بقاء الموارد المالية الاجنبية في البلدان المستضيفة لمدة من الزمن قبل تحويلها إلى البلد الأم .
- 3- التمييز في المعاملة بين المستثمر الاجنبي والمستثمر المحلي .
- 4- المغالاة في أسعار صرف العملات المحلية للبلدان المستضيفة .
- 5- القوانين المفروضة على المستثمرين في مجال اليد العاملة والرعاية الاجتماعية.
- 6- السياسة السعرية المطبقة داخل البلد .

- 7- القيود المفروضة على القطاع الخاص المحلي .
- 8- فضلاً عن العقوبات السياسية المتمثلة بالتأميم وفرض الحراسة ومخاطر الانقلابات السياسية والثورات التي تتعرض لها غالبية الدول النامية .

الفصل الثاني . دور الاستثمار الاجنبي المباشر في وضع الميزان التجاري أولاً . دور الاستثمار الاجنبي في الميزان التجاري

ومن المفيد الإشارة الى أن ميزان المدفوعات هو " سجل الاساس الذي يتم فيه تسجيل المعاملات الاقتصادية التي تتم بين مواطني وحكومات ومؤسسات محلية لبلد من البلدان مع مواطني وحكومات ومؤسسات اجنبية لمدة زمنية معينة- عادة سنة واحدة"(22) ، وله أهمية كبير إذ يكشف ويوضح العلاقة المالية للبلد بالعالم الخارجي، فضلاً عن توضيح الهيكل الاقتصادي للبلد ومدى استقراره، وينقسم ميزان العمليات الجارية الى قسمين الاول ينقسم بدوره الى الميزان التجاري (وهو الفرق بين الصادرات والاستيرادات السلعية المنظورة) وهو مانبغي الوصول اليه من خلال بحثنا هذا، وميزان الخدمات (وهو الفرق بين الصادرات والاستيرادات غير المنظورة أي الخدمات)، اما القسم الثاني فهو ميزان راس المال والذي يوضح الاثر المباشر للاستثمار الاجنبي المباشر، إذ يظهر في البدء (+) متضمناً رأس المال الداخل والديون والاستحقاقات بين الشركات، وتظهر الفوائد على مثل هذه القروض (-) فإذا كان المجموع الكلي موجباً فهذا يعني دخول عملة اجنبية الى البلد وإذا كان سالباً فيعني تسرب العملات الاجنبية الى الخارج.(23)

تنشأ الآثار غير المباشرة للاستثمار الاجنبي المباشر على جانبي العمليات الجارية سواء في الميزان التجاري أو ميزان الخدمات، وتتباين هذه الآثار من بلد الى اخر وفقاً لعدة اعتبارات منها الهدف من الاستثمار، وطبيعة النشاط، وعمر المشروع . فالاستثمار الباحث عن الاسواق يتميز بمعاملات تجارية تكون فيه الاستيرادات أكبر من الصادرات كنتيجة لا بد منها، خصوصاً في المراحل الاولى، إذ تستورد الشركات الاجنبية نسبة مهمة ضرورية من الآلات والمكانن والمدخلات الوسيطة اللازمة لبدء العملية الانتاجية، وبالعكس فإن الاستثمار الباحث عن الكفاءة أو القائم على الموارد يسجل بشكل عام صادرات أعلى من الاستيرادات وينطبق ذلك على الاستثمار الاجنبي في أنشطة القيمة المضافة .(24)

تؤكد العديد من الأدبيات المالية والاقتصادية على المنافع التي يمكن للدولة المضيفة أن تحققها من الاستثمار الأجنبي المباشر ، سواء منها الملموسة أو غير الملموسة والمباشرة وغير المباشرة ، ومنها نمو الدخل القومي ونمو رأس المال الثابت المتراكم واثـر التدفقات الداخلة للاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات وكذلك التأثيرات الكبيرة على الميزان التجاري ، فضلاً عن ما يتحقق من تشغيل للمزيد من الموارد البشرية والمادية في الدولة المضيفة ونقل التكنولوجيا لها ، وتتحمل في الوقت

نفسه كلفاً اقتصادية واجتماعية تتركز معظمها في عدم إمكانية الشركة الفرع أو التابعة بالتمتع في أرباحها ، إذ تحول الأرباح إلى الشركة الأم أو على الأقل أن الدولة الأم هي التي تأذن للشركة الفرع باحتجازه أو تحويله إلى المركز في الدولة الأم .⁽²⁵⁾

ويمكن ملاحظة ذلك من خلال النظر إلى صافي الميزان التجاري وتحسين القدرة التصديرية للاقتصادات المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر، إذ يبرز ذلك من خلال تحليل هيكل الميزان التجاري والنظر إلى أي الاتجاهات فهل سيكون إيجابياً أم سلبياً وهل سيميل إلى الصادرات من السلع المصنعة أم غيرها .⁽²⁶⁾

كما يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين ميزان المدفوعات، عن طريق توفير رؤوس الأموال، والتكنولوجيا، إلى البلد المضيف، وهما العنصران الضروريان للتنمية الاقتصادية في الدول النامية.⁽²⁷⁾ فضلاً عن أن الاستثمار الأجنبي المباشر، كأداة هامة من أدوات التنمية الاقتصادية، يعتبر أفضل بكثير من القروض الخارجية، لا سيما من حيث آثاره على ميزان المدفوعات، حيث يدر عائداً، بدلاً من زيادة أعباء خدمة الدين، التي تمثل في الوقت الراهن عبئاً ثقيلاً على ميزان المدفوعات، وقيداً شديداً على التنمية الاقتصادية في الدول المدينة، حتى أصبح ينظر إليها حالياً على أنها عاملاً ماحقاً لقرارات الدول النامية، بل هو سبب فقرها. ناهيك عن أن تلك الاستثمارات لا تؤدي إلى الخضوع لشروط المانح المجحفة، كما حدث عند التعامل مع تفاقم أزمة الديون الخارجية، في مطلع الثمانينات .⁽²⁸⁾

يؤدي المستثمر الأجنبي بما لديه من خبرات إعلانية، وتسويقية، واتصالات مسبقة بالأسواق العالمية إلى فتح أسواق جديدة أمام صادرات الدولة المضيفة، والتمتع بمزايا اقتصاديات الحجم الكبير، وعلى سبيل المثال فإن أكثر من 40% من صادرات ماليزيا للولايات المتحدة الأمريكية تم عن طريق فروع شركات استثمارية أمريكية تستثمر في ماليزيا.

ثانياً . نبذة مختصرة عن الاقتصاد الصيني .

بدأت الصين في أواخر عام 1978 بتطبيق سياسة اقتصادية جديدة على وفق الثلاثية الصينية الإصلاح - الانفتاح - التحديث . وتركز موقفها الايديولوجي الجديد على إعطاء الأولوية للتنمية الاقتصادية والبناء الاقتصادي والتحديث على وفق شعار "حضارة روحية اشتراكية" لتحقيق مصلحة الصين الحيوية وهي اللحاق بركب الدول المتقدمة بأنتهاج الوسائل المتاحة كافة، بغض النظر فيما إذا كانت تلك الوسائل اشتراكية أم رأسمالية. أو بمعنى آخر من خلال المزج بين أسلوب التخطيط الشامل واقتصاد السوق الحر .⁽²⁹⁾

وتتميز الصين بسوق واسعة إذ يبلغ عدد سكانها أكثر من 1.3 مليار فرد، وبناتج محلي إجمالي يبلغ 900 مليار دولار وبمتوسط نمو سنوي يتراوح بين (10-15)% خلال التسعينات من القرن الماضي وقدر فائض الميزان التجاري بأكثر من 40 مليار لعام 1997، وبمعدلات ادخار مرتفعة وبنظم مؤسساتية مرنة وفاعلة، وتقوم الصين على اقتصاد مزدوج قسم حديث التصنيع سريع التنمية، وقسم شبه راكد غير قادر على المنافسة عالمياً (30)

وقد انتهجت الصين جملة من المبادئ والسياسات الأساسية التي تحكم تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر منها ما يأتي : (31)

- 1- الاعتماد على النفس كعامل رئيس وكسب العون الاجنبي كعامل مساعد .
 - 2- التمسك بمبادئ المساواة والمنفعة المتبادلة في التعامل مع المستثمرين الاجانب وضرورة صيانة سيادة الصين ومصالحها سياسياً واقتصادياً من دون قبول أي شرط سياسي .
 - 3- ضرورة تطوير الاقتصاد الوطني عبر حماية الصناعة الصينية وتطويرها وتطوير النظام الاقتصادي الوطني لكي يتفق مع أوضاع الصين الواقعية .
 - 4- تعدد أشكال الملكية ووضع سياسيات لتشجيع النمو في مشاريع القطاع غير الحكومي (فردية أو جماعية)، القائمة على كثافة العمل والمنتجة للتصدير، واستخدام الاستثمار الاجنبي المباشر على وفق الخطة الاقتصادية الوطنية .
- وكان للاستثمار الاجنبي المباشر الاثر الواضح في ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي واتساع حجم التجارة الخارجية وتطور الصناعة والعلوم والتكنولوجيا، والمؤشر على هذه التدفقات أن أغلبها من المواطنين الصينيين المغتربين في الخارج أو بواسطتهم ويوضح الجدول (1) أهم مصادر تمويل الاستثمار الاجنبي المباشر الداخل الى الصين للسنوات (1991، 1995، 1999) بالنسب المئوية

جدول (1)

أهم مصادر تدفقات الاستثمار الاجنبي الداخل للصين
للعوام (1991، 1995، 1999) %

السنة المصدر	1991	1995	1999
هونغ كونغ	55.3	53.4	41
اليابان	13.1	8.5	7.2
تايلاند	10.1	8.4	6.5
الولايات المتحدة الأمريكية	7.1	8.2	9.8
الاتحاد الأوروبي	5.7	5.7	11
سنغافورة	1.2	4.9	6.2
كوريا الجنوبية	0	2.8	3
دول أخرى	7.5	8.1	15.2

Source: Wanda Tseng and Markus Rodlauer, China Competing in the Global Economy, 2003
International Monetary fund, P 70

ويتضح من الجدول أعلاه، أن التدفقات الاستثمارية تغيرت من سنة إلى أخرى باتجاه الدول التي تزايد التعامل التجاري فيما بينهما مثل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، إذ ارتفع التدفقات من 7.1% في عام 1991 إلى 9.8% في عام 1999 من أمريكا، وارتفعت من 5.7% عام 1991 إلى 11% عام 1999 مع الاتحاد الأوروبي، وتوضح ذلك مقدار الاستيرادات الأمريكية من الصين إذ بلغ (54409) مليون دولار عام 1996 وارتفع ليبلغ (133490) مليون دولار في عام 2002، فيما ارتفعت صادرات الصين إلى لدول الصناعية من (81824) مليون دولار عام 1996، لتبلغ (177455) مليون دولار عام 2002 ، وهذا الارتفاع أن دل على شيء فيدل على مدى التطور والتنوع الحاصل في الصادرات الصينية .⁽³²⁾

جدول (2)

مؤشرات مختارة للاستثمار الاجنبي المباشر في الاقتصاد الصيني للمدة 1984 - 2003

السنة	حجم تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر مليار دولار	نسبة المساهمة الاستثمار الاجنبي في GDP %	نسبة مساهمة الاستثمار في تكوين راس المال الثابت %	GDP مليون دولار
1984	1419	1.6	1.5	256107
1985	1956	2	2.2	304912
1986	2243.73	2.8	2.5	295716
1987	2313	4	2.3	268217
1988	3193	4.5	2.6	307167
1989	3392.57	5	2.9	342292
1990	3487.11	5.8	3.5	354644
1991	4370	6.7	3.9	376617
1992	11156	8.6	7.3	418181
1993	27515	14.7	12.2	431780
1994	33787	17.9	17.3	542534
1995	35849	19.3	15.4	700219
1996	40180	21.2	14.3	816411
1997	44237	24.7	14.6	898428
1998	45463	28.2	13.6	946310
1999	40319	31	11.3	991351
2000	40715	32.2	10.3	1080764
2001	46878	33.7	10.5	1175842
2002	52743	35.4	11.5	1266054
2003	53505	35.6	12.4	1409859

المصدر : منشورات منظمة الاونكتاد ، شبكة الانترنت . WWW.Unctad.org/wir

- UNCTAD World Investment Report 2002 .

-UNCTAD World Investment Report 2004 .

ويتضح من الجدول أعلاه ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي الصيني في العام 1984 من (256107) مليون دولار ليبلغ (1409859) مليون دولار في عام 2003، أي أن الناتج المحلي الاجمالي قد ارتفع بحوالي اكثر من ستة اضعافه اثناء مدة الدراسة، كما ويوضح

ارتفاع نسبة مساهمة التدفقات الاستثمارية في الناتج المحلي الاجمالي إذ ارتفع من 1.6% في عام 1984، إلى 35.6% في عام 2003، وهذا ما يوضح الدور الذي تضطلع بها الاستثمارات الاجنبية في الناتج المحلي الاجمالي الصيني .

أما فيما يخص نسبة مساهمة الاستثمار الاجنبي المباشر في تكوين رأس المال الثابت، فإن السياسة الصينية قد اتبعت اسلوب الاستثمار بالمشاركة لذا نرى انخفاض نسبة مساهمة الاستثمارات في تكوين رأس المال الثابت، إذ أن سياسة الحكومة كانت ترمي إلى أن يكون دور الاستثمار الاجنبي دور مساعد ومكمل في تكوين رأس المال الثابت، وعلى الرغم من الارتفاع الحاصل في نسبتها من 1.5% في عام 1984 لتبلغ 12.4% في عام 2003، والتي تعكس دور الاستثمار الاجنبي المباشر في تكوين رأس المال الثابت،

ثالثاً. دور الاستثمار الاجنبي المباشر في الميزان التجاري الصيني

وفي ما يخص أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على الميزان التجاري الصيني فيمكن أن نوضحه من خلال تناولنا للتطور الحاصل في الميزان التجاري الصيني وفقاً للتغيرات الحاصلة نتيجة للتدفقات الاستثمارية للبلد ، والجدول (3) يوضح ذلك :

جدول (3)

حجم تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر وتطور الميزان التجاري الصيني للمدة (1984-2003) مليار دولار

السنة	تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر	الصادرات	الاستيرادات	الميزان التجاري	حجم التجارة الخارجية	الصادرات إلى حجم التجارة %	الاستيرادات إلى حجم التجارة %	سعر الصرف
1984	1419	21.390	27.410	-6.02	48.8	43.83197	56.16803	2.32
1985	1956	27.350	42.252	-14.902	69.602	39.29485	60.70515	2.9367
1986	2243.73	30.912	42.409	-11.992	73.321	42.15982	57.84018	3.4528
1987	2313	39.437	43.216	-3.779	82.653	47.71394	52.28606	3.7221
1988	3193	47.516	55.268	-7.752	102.784	46.22899	53.77101	3.7221
1989	3392.57	52.538	59.140	-6.602	111.678	47.04418	52.95582	3.7651
1990	3487.11	62.091	53.345	8.746	115.436	53.78825	46.21175	4.7832
1991	4370	71.910	63.791	8.119	135.701	52.9915	47.0085	5.3234
1992	11156	84.940	80.585	4.355	165.525	51.31551	48.68449	5.5146
1993	27515	90.970	103.088	-12.118	194.058	46.87774	53.12226	5.7620
1994	33787	121.047	115.681	5.366	236.728	51.13337	48.86663	8.6187
1995	35849	148.797	129.113	19.684	277.91	53.54143	46.45857	8.3514
1996	40180	151.197	138.944	12.253	290.141	52.11156	47.88844	8.3142
1997	44237	188.877	138.944	46.688	327.821	57.61589	42.38411	8.2898
1998	45463	183.809	140.237	43.572	324.046	56.72312	43.27688	8.2790
1999	40319	194.930	165.699	29.232	360.629	54.05278	45.94722	8.2783
2000	40715	249.2	225.09	24.11	474.29	52.54169	47.45831	8.2785
2001	46878	266.16	243.61	22.55	509.77	52.21178	47.78822	8.2771
2002	52743	325.6	295.2	30.04	620.8	52.44845	47.55155	8.2770
2003	53505	438.4	412.8	25.6	851.2	51.50376	48.49624	8.2770

المصدر : شبكة معلومات الصين www.China-Orig.Cn/Arabic

لاتوجد بيانات تفصيلية عن حجم التجارة الخارجية (صادرات، استيرادات) الناجمة عن نشاط الاستثمار الاجنبي المباشر في الصين، وفي الواقع أن الطريقة الوحيدة لحصرها هي في حالة الاستثمارات الاجنبية التي تتعهد بها الشركات عابرة القومية

والتي تتم معظم تجارتها عبر قنواتها الخاصة المتمثلة بفروعها وشركاتها المنتسبة المنتشرة عبر العالم . بناءً على ماتقدم اعتمد الباحث على الحجم الاجمالي للتجارة الخارجية في الصين موقناً بأنها تصلح للتحليل للأسباب الآتية :

1- من متابعة البيانات في الجدول (3) نلاحظ ، تزامن الارتفاع في حجم تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر مع ارتفاع حجم الصادرات والاستيرادات للمدة من 84 - 2003 وهذا يؤشر علاقة سببية بين حجم هذا الاستثمار والتجارة الخارجية .

2- ان كان قسم من هذه التجارة ناجم عن أنشطة محلية داخلية فبال تأكيد وحسب النظرية الاقتصادية حول مفهوم مضاعف التجارة الخارجية و مضاعف الدخل ودورها في تحقيق نمو اقتصادي ناجم عن تطوير أنشطة اقتصادية قائمة او اقامة أنشطة حديثة مما يولد فرص عمل ويزيد من الناتج ومن ثم الدخل القومي .

3- من اهم مزايا الاستثمار الاجنبي المباشر في الصين هو نقل التكنولوجيا وقد تحققت هذه الفائدة عبر سياسة مدروسة ومخطط لها من قبل المعنيين في الصين بمفاوضات عقود الاستثمار الاجنبي المباشر حيث يمنح قانون الاستثمار في الصين العديد من التسهيلات ويقدم الحوافز والاعفاءات للاستثمارات الاجنبية المطورة الجالبة للتكنولوجيا المتطورة الحديثة وقد انعكس ذلك على تطور نوع الهيكل السلعي للصادرات الصينية وبالعودة للجدول (4) نلاحظ ارتفاع قيمة الصادرات الصناعية للأجهزة الالكترونية بشكل ملفت للنظر ما بين عامي 1996-2000 ، ويدل ذلك على ان الجزء المهم في الصادرات الصينية تتجه للاستثمارات الصينية .

كما ان الاستيرادات رغم زيادتها الا ان الصادرات زادت بشكل اكبر كما ان سبب زيادة هذه الصادرات بشكل طبيعي نتيجة زيادة الطلب العالمي لها او تحسن نوعيتها او بسبب سياسة سعر الصرف المقصودة من المعنيين لتخفيض سعر العملة الصينية امام الدولار مما جعل السلع الصينية ارخص بالنسبة الى السلع الامريكية وبالتالي زيادة الصادرات، وادت هذه السياسة الى غلق العديد من المصانع في الولايات المتحدة الامريكية وتوقف مئات الآلاف العاملين عن العمل مما دفعهم لمطالبة الحكومة الى الحد من هذه المسألة فما كان من الرئاسة الامريكية بمفاتحة الصين بأنها ستعرض لعقوبات ان لم تتوقف من هذه السياسة ، وكما هو موضح في الجدول رقم (3) . الى انخفاض العملة المحلية الصينية تجاه الدولار الامريكي ، وهذا ما تثبت في الدراسة القياسية بعد ادخال سعر الصرف كما في الجدول (6)

ومن الجدول السابق يتضح لنا مدى الدور الذي يلعبه الاستثمار الاجنبي المباشر في وضع الميزان التجاري الصيني، إذ نلاحظ مدى تأثيره على حجم الصادرات وتزايدها المضطرب مع التزايد الحاصل في حجم التدفقات الاستثمارية وعلى الرغم من تزامن ذلك مع زيادة الاستيرادات إلا انها بنسبة أقل من الزيادة الحاصلة في الصادرات لما تتطلبه العملية الانتاجية من مواد أولية وسلع وسيطة تدخل في صناعة السلع المصدرة، وبالتالي تأثير ذلك في تحسين وضع الميزان التجاري الصيني وتحوله من العجز بمقدار (6.02-) في العام 1984 الى فائض بمقدار (8.746) في العام 1990 والسنوات التالية ماعدا العام 1993 الذي أظهر عجزاً بمقدار (12.118-) .

ويظهر الجدول تغيرات طفيفة في سعر الصرف إذ ارتفع من 2.32 في عام 1984 الى 8.27 في عام 2003، وقد اضفنا هذا المتغير لغرض قياس اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على الميزان التجاري .

رابعا . هيكل الصادرات الصناعية الصينية .

وهنا نود الإشارة الى أن نسبة مساهمة الاستثمار الاجنبي المباشر في التوزيع القطاعي كانت افضل ما يكون في القطاع الصناعي، إذ كانت (59.6، 71، 63.3) % للاعوام 1995 و 1998 و 2002 على التوالي وهي بذلك تفوق القطاعات الاخرى التي لم تبلغ سوى (1.8، 3، 1.9) % في القطاع الاول للاعوام ذاتها، فيما كانت نسبته في قطاع الخدمات (24، 33.5، 31.4) % للاعوام ذاتها.⁽³³⁾ كما ويمكن التعرف على هيكل الصادرات الصناعية للسلع التجارية الصينية للمدة 1996 – 2000 من خلال الجدول (4) :

جدول (4)

يوضح أهم الصادرات السلعية الصينية التي يساهم الاستثمار الاجنبي في إنتاجها (بملايين الدولارات)

السلع	الاعوام	1996	2000
		القيمة	القيمة
الغزل والنسيج		1107	1677
لعب الاطفال		2494	3699
حقائب السفر		1192	1406
أجهزة الاتصالات والاجهزة المكتبية والحواسيب		4451	13996
الدوائر الالكترونية		781	3817
الهواتف المحمولة		450	2823

World Investment Report, 2002, P 166

المصدر :

ويتضح لنا من الجدول أعلاه، أن الصادرات الصناعية الصينية ذات التقنيات الالكترونية أخذت تزداد أهميتها في الصادرات الصينية أكثر من الصادرات السلعية الاخرى، إذ ارتفعت الصادرات من أجهزة الاتصالات والحواسيب الالكترونية من (4451) مليون دولار في عام 1996 لتبلغ (13996) مليون دولار في عام 2000، كما ارتفعت الصادرات من الدوائر الالكترونية من (781) مليون دولار في عام 1996 الى (3817) مليون دولار في عام 2000 .

وهذا مايدل على أن السياسة الاستثمارية الصينية تهدف باستمرار الى توجيه تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر صوب إنتاج السلع الصناعية ذات التكنولوجيا العالية والمتطورة وذلك بهدف زيادة القدرة التنافسية للصادرات الصناعية الصينية وخصوصاً الالكترونية .

ويوضح الجدول (5) الصادرات والاستيرادات السلعية الصينية العالية التقنية للعام 2001 :

جدول (5)

يوضح نسبة الصادرات والاستيرادات السلعية الصينية العالية التقنية لعام 2001 (مليار دولار)

الصادرات		الواردات	
القيمة	السلع	القيمة	السلع
118.8	منتجات ميكانيكية وكهربائية	120.5	المعدات الميكانيكية والكهربائية
51.3	منتجات الكترونية وكهربائية	16.6	مكونات منتجات الكترونية
36.6	ملابس	11.7	نفط خام
36.2	حواسيب ومعدات اتصالات	11	لدائن
16.8	نسيجيات وخيوط	9	منتجات صلب
259.7	اجمالي أكبر خمس سلع	169.5	اجمالي أكبر خمس سلع

المصدر : مدحت أيوب، العلاقات الاقتصادية العربية الصينية في ضوء الصعود الاقتصادي الصيني ، مكتب شؤون الاعلام، مطبعة شركة ابو ظبي للطباعة والنشر (بن دسمال)، 2007، ص 43 .

ويتضح من الجدول أعلاه، الى وجود تقارب بين الصادرات من السلع والمنتجات الميكانيكية والكهربائية إذ بلغت 120.5 و 118.8 للواردات والصادرات على التوالي، ان الصادرات من هذه السلع في الاساس يتطلب معدات من هذا النوع لانتاجها والتي يتطلبها القطاع الصناعي في انتاج السلع والمعدات الصناعية كافة، وهو مايفسر الزيادة الحاصلة في الواردات من هذه المعدات، فيما بلغت نسبة الصادرات من السلع الالكترونية 51.3 بلغت الواردات من هذه المنتجات 16.6 فقط، كما وفاقت الصادرات من سلع الاتصالات والحواسيب والملابس والمنسوجات الواردات من هذه السلع نفسها، وهذا يدل على أن المنتج في القطاع الصناعي المحلي يسد أغلب احتياجات السوق المحلية من السلع المصنعة، مما ينعكس على انخفاض الواردات من هذه السلع وغني عن العلم ان زيادة الصادرات وانخفاض الاستيرادات يؤدي الى تحسين وضع الميزان التجاري وبالتالي ميزان المدفوعات .

الارتفاع الحاصل في الصادرات الصناعية الصينية مقارنة بمثيلاتها من السلع المستوردة للعام 2001، إذ بلغت مانسبته 20% من اجمالي الصادرات الصناعية الصينية بعد أن كانت تشكل صفر في عام 1990، وارتفع نصيب الصادرات الصناعية في اجمالي الصادرات من 72% في عام 1990 إلى 89% في عام 2001 . وهذا التوجه للاستثمار الاجنبي المباشر صوب انتاج الصادرات من السلع الصناعية والوثبات المتتالية في تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر والذي بلغ 501.047 مليار دولار

استثمار فعلي في عام 2003، يدل على مدى الاستقرار الاقتصادي الذي يعمل فيه المستثمر الاجنبي في الاقتصاد الصيني ومدى التسهيلات التي تقدمها الصين للمستثمر الاجنبي للإنتاج والبيع والذي يهدف إلى اشباع السوق المحلية وخوله إنشاء مشروعات مملوكة بشكل كلي⁽³⁴⁾.

كما ان هذا الارتفاع في أجمالي نسبة التجارة في السلع الى الناتج المحلي الاجمالي يعكس عمق اندماج الصين في الاقتصاد العالمي وأفتتاح سوقها والاهمية التي توليها الصين لهذا القطاع وهو مايفسر حرص الصين على العمل في بيئة مسالمة وعدم الدخول في صدامات خارجية، وانتقالها من مرحلة الانغلاق الى الاعتماد المتبادل وتكبر النسبة إذا اضفنا صادرات وواردات الخدمات إذ تبلغ نسبة الصادرات من السلع والخدمات الى الناتج المحلي الاجمالي 33% في عام 2003 ونسبة واردات السلع والخدمات 32% من الناتج المحلي الاجمالي⁽³⁵⁾.

خامساً . قياس أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على الميزان التجاري الصيني .

1- توصيف النموذج . وهنا يتم تحديد المتغيرات المستقلة والمتغيرات المعتمدة في النموذج، وفي هذه الدراسة تم اختبار مجموعة من النماذج القياسية وحسب ماتقتضية الدراسة وهي كما يأتي :

أ- نموذج خطي بسيط يتكون من متغيرين الأول المتغير المستقل (X_1) والذي يمثل الاستثمار الاجنبي المباشر، والثاني المتغير المعتمد وهو الميزان التجاري (Y) .
ب - النموذج الثاني وتم اللجوء إلى النموذج لبيان رؤية لدينا مفادها أن الاستثمار الاجنبي المباشر عند دخوله إلى البلد المستقبل له لايؤثر مباشرة في بنية التجارة الخارجية وإنما يحتاج إلى مدة من الزمن لبلوغ ذلك، وبناءً عليه فقد تم اختيار نموذج التباطؤات الزمنية ($t-1$ ، $t-2$) كمتغيرات مستقلة لقياس درجة تأثيرها على المتغير المعتمد (Y)، ولمعرفة ايها أكثر تأثير وخلال أي مدة يظهر تأثير الاستثمار الاجنبي المباشر على الميزان التجاري .

ج - النموذج الثالث: وهو نموذج خطي متعدد، أقتضت الضرورة في بعض الاحيان ادخال متغيرات مستقلة اخرى لرؤية مدى تأثيرها على المتغير المعتمد (Y)، وهنا تم اختيار سعر الصرف كمتغير مستقل ثاني اضافة إلى الاستثمار الاجنبي المباشر لرؤية الدور الذي يلعبه هذا المتغير في التأثير على وتحليل دور السياسة المتبعة في سعر الصرف على الميزان التجاري .

أختبارات النماذج : تم اختبار معلمات النموذج التي على اساسها يتم تحديد المتغيرات المستقلة المؤثرة على المتغير المعتمد، وفق طريقة OLS أي طريقة المربعات الصغرى التي تسعى الى جعل مربع الانحرافات للقيم الحقيقية Y اقل مايمكن عن القيم التقديرية لها Y أي جعل مربعات الخطأ العشوائي عند نهايتها الصغرى، وتم ذلك بأستخدام برنامج SPSS .

النموذج الأول :

$$Y = -7.565 + 0.000744X_1$$

$$t \quad -1.902 \quad 5.944$$

$$R^2 = 64\% \quad F = 35.32 \quad D.W = 1.331$$

تفسير النموذج : يتضح من النموذج الخطي البسيط إلى وجود علاقة طردية موجبة ضعيفة بين المتغير المستقل والمتغير المعتمد، أي أن التغير الحاصل في المتغير المستقل X_1 وهو الاستثمار الاجنبي المباشر بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى تغير Y بمقدار 0.00074 ، ووفقاً للاختبارات الاحصائية لمعرفة معنوية المعلمات المقدرة، فقد كان T المحتسبة التي بلغت 5.9 أكبر من الجدولية أي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تعني وجود علاقة بين المتغيرين المستقل و التابع معنوية، ولمعرفة معنوية النموذج فقد تم اجراء اختبار F الذي يبين معنوية النموذج القياسي فقد كانت F المحتسبة 35.3 وهي اكبر من الجدولية وذلك يدل على معنوية النموذج القياسي، أما بخصوص القوة التفسيرية للمتغيرات المستقلة نعرف عليه من R^2 الذي بلغ 64% أي أن الاستثمار الاجنبي المباشر يفسر ما مقداره 64% من التغيرات الحاصلة في الميزان التجاري الصيني .

النموذج الثاني :

$$Y = -1.442 + 0.063X_{t-1} + 0.000739X_{t-2}$$

$$t \quad -0.31 \quad 0.097 \quad 4.97$$

$$R^2 = 63\% \quad F = 24.71 \quad D.W = 1.598$$

تفسير النموذج .

يتضح من النموذج الخطي المتعدد إلى وجود علاقة طردية موجبة ضعيفة بين المتغير المستقل X_{t-2} والمتغير المعتمد Y ، أي أن التغير الحاصل في المتغير المستقل X_{t-2} وهو الاستثمار الاجنبي المباشر المتخلف زمنياً لسنتين بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى تغير Y بمقدار 0.00074 ، ووفقاً للاختبارات الاحصائية لمعرفة معنوية المعلمات المقدرة، فقد كان T المحتسبة التي بلغت 4.97 للمتغير الثاني أكبر من الجدولية أي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تعني وجود علاقة بين المتغيرين المستقل و التابع معنوية، ولمعرفة معنوية النموذج فقد تم اجراء اختبار F الذي يبين معنوية النموذج القياسي فقد كانت F المحتسبة 24.7 وهي اكبر من الجدولية وذلك يدل على معنوية النموذج القياسي، أما بخصوص القوة التفسيرية للمتغيرات المستقلة نعرف عليه من R^2 الذي بلغ 63% أي أن المتغيرات المستقلة تفسر ما مقداره 63% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع.

من ذلك نستنتج أن الاثر المباشر للاستثمار الاجنبي المباشر في الميزان التجاري الصيني ضعيف جداً، غيراً أن الاثر غير المباشر للاستثمار الاجنبي على الميزان

التجاري الصيني أفضل بكثير من سابقه، وهذا ما ينطبق مع ما تم ذكره سابقاً، أن للاستثمار الاجنبي المباشر أثر غير مباشر على الميزان التجاري ناتج عن تطوير الصادرات السلعية وغير السلعية، وهذا ما هو واضح في هيكل التجارة الخارجية الصينية وخصوصاً الصناعية منها .

ونود الإشارة الى انه قد تم اجراء العديد من الاختبارات الاحصائية والقياسية للتوصل الى العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والميزان التجاري الصيني إلا أنها لم تكن ذات معنوية احصائية مما دعا الى رفض تلك النماذج وكما هو موضح في الجدول الاحصائي الملحق بالبحث .

الاستنتاجات .

1- من خلال دراستنا التي تناولت الاستثمار الاجنبي المباشر وأنعكاساته على الميزان التجاري الصيني، فقد أتضح لنا وجود علاقة طردية (ضعيفة)، بين الارتفاع الحاصل في حجم تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الداخل الى الصين وبين الميزان التجاري الصيني .

2- تبين وجود علاقة طردية غير مباشرة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والميزان التجاري الصيني، ناتجة عن التحسن في هيكل الصادرات السلعية الصينية .

3- أن السياسة الاستثمارية الصينية تهدف باستمرار الى توجيه تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر صوب إنتاج السلع الصناعية ذات التكنولوجيا العالية والمتطورة وذلك بهدف زيادة القدرة التنافسية للصادرات الصناعية وخصوصاً الالكترونية .

4- أن زيادة الصادرات الصينية يقابلها في نفس الاتجاه زيادة في الواردات ولو بنسبة أقل وذلك ما حدا بالشركاء التجاريون للصين على الحرص على استمرار الشراكة التجارية فيما بين هذه البلدان، وذلك للعلاقة المتبادلة فيما بينهما .

5- أن الارتفاع في نسبة مساهمة الاستثمار الاجنبي المباشر الى الناتج المحلي الاجمالي يعكس عمق الاندماج للاقتصاد الصيني في الاقتصاد العالمي ومدى أنفتاح اسواقها .

6- أن تراكم الفائض في الميزان التجاري الصيني يعني زيادة في التدفقات من النقد الاجنبي الى الخزنة وهذا ما يدعو الى استقرار اسعار الصرف والتي دائما ما يصبوا اليها الشركاء التجاريون والمستثمرون الاجانب لأنها تعطي حالة من الاستقرار الاقتصادي داخل البلد وبالتالي زيادة ثقة المستثمر في الاقتصاد المستثمر فيه .

7- وأخيراً وليس آخراً يمكننا اثبات صحة الفرضية التي أنطلق من خلالها البحث في أن للاستثمار الاجنبي المباشر دور وأثر غير مباشر في تحسين وضع الميزان التجاري الصيني، شرط أن توجيه الاستثمارات الاجنبية المباشرة للصناعات التصديرية عالية التقنية وذات القدرة التنافسية العالية .

التوصيات .

- 1- توفير المناخ الاستثمار المناسب لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر، وما يتطلبه من عوامل وسياسات داعمة لهذا الاتجاه .
- 2- جذب الاستثمار الاجنبي المباشر والذي يتوافق مع متطلبات السياسة الاقتصادية المرسومة في البلد، وتحديد نوع الاستثمار المناسب وفق هذه السياسة .
- 3- توجيه الاستثمارات الاجنبية المباشرة نحو القطاعات الصناعية، نتيجة ارتفاع القيمة المضافة في هذا القطاع اكثر من القطاعات الاخرى.
- 4- توجيه الاستثمارات الاجنبية المباشرة نحو الصناعات عالية التقنية وذات القدرة التنافسية العالية، لما لها من أثر على الميزان التجاري .
- 5- توجيه الاستثمار الاجنبي المباشر صوب الصناعات التصديرية وفقاً للميزات النسبية التي تتمتع بها كل صناعة في التنافس الدولي .

الهوامش والمصادر.

- 1- أ. اثريا علي حسين، محددات نمو الاستثمار الاجنبي المباشر: الدروس المستفادة، ورقة بحثية، المؤتمر الوطني حول الاستثمار الاجنبي في الجماهيرية الليبية العظمى، طرابلس 2006، ص2 .
- 2- د. هناء عبد الغفار، الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية الصين نموذجاً، بغداد، بيت الحكمة، 2002، ص13 .
- 3- مدحت أيوب الأستثمار الاجنبي المباشر في العالم العربي، أصدار مكتب نائب رئيس مجلس الوزراء لشؤون الاعلام، أبو ظبي ، الامارات العربية المتحدة ، 2005، ص13.
- 4- د. صلاح عبد الحسن، د. هناء عبد الغفار، الاستثمارات الأجنبية، المسوغات والاختار، منشورات بيت الحكمة، بغداد، 1998، ص8 .
- 5- أنظر د. عبد السلام أبو قحف، نظريات التمويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية، 1989، ص24 .
- كذلك الاستثمار الاجنبي المباشر، مركز المشروعات الدولية، واشنطن، WWW. Cipe, org USA ,P24
- 6- أنظر : جون أدلمان سبيرو، سياسات العلاقات الاقتصادية الدولية، ترجمة خالد قاسم، الاردن، 1987، ص114 .
- كذلك : عبد السلام أبو قحف ، مصدر سابق ، ص30 .
- 7- الاستثمار الاجنبي المباشر، مركز المشروعات الدولية، واشنطن، WWW. Cipe, org USA ,P25
- كذلك : عبد السلام أبو قحف، مصدر سابق ، ص35 .
- 8- كذلك - الاستثمار الاجنبي المباشر، مركز المشروعات الدولية، مصدر سابق، ص24 .
- 9- رمزي زكي، أزمة الديون الخارجية رؤية من العالم الثالث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1978، ص40 .
- 10- د. أيفريت هاجن، اقتصاديات التنمية، ترجمة جورج خوري، مركز الكتب الاردني، الاردن 1988، ص50 .

- 11- عمرو محي الدين، التخلف والتنمية، دار النهضة للطباعة والنشر، بيروت، 1977، ص 100- 109 .
- 12- أيفريت هاجن، مصدر سابق ، ص 50 .
- 13- للمزيد أنظر :أوديد شينكار العصر الصيني القوة الاقتصادية الفائقة في القرن 21، ترجمة مركز التعريب والبرمجة الدار العربية للعلوم ، بيروت، ط1، 2005، ص.127
- 14- د. عيسى محمد الغزالي، الاستثمار الاجنبي تعاريف وقضايا، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الاقطار العربية ، 2004، السنة الثالثة ، ص 7 .
- 15- الاستثمار الاجنبي المباشر، مركز المشروعات، مصدر سابق، ص 25 .
- 16- المصدر السابق نفسه، ص 26 .
- 17- الاستثمار الاجنبي المباشر، مركز المشروعات، مصدر سابق، ص 26 .
- كذلك : براين جريفز، القانم على مؤسسة جولدمان ساش، حوار ، كيف يستطيع صناع السياسة جذب الاستثمارات الاجنبية، مركز المشروعات الدولية الخاصة، غرفة التجارة الامريكية، واشنطن، ص 2 .
- 18- براين جريفز، مصدر سابق، ص 1 .
- 19- المصدر السابق نفسه، ص 2 .
- كذلك : الاستثمار الاجنبي المباشر، مركز الدراسات، مصدر سابق ، ص 33 .
- 20- المصدر السابق نفسه، ص 34 .
- 21 - الاستثمارات الاجنبية الخاصة ، عامل تنمية أم أستعمار جديد، بقلم عبد السلام أديب شبكة الأنترنت .
- كذلك : أ. اثريا علي حسين، مصدر سابق، ص 23 .
- 22- د.امين رشيد كنونة، الاقتصاد الدولي، الجامعة المستنصرية، ط2 المنقحة، 1987، ص 62 .
- 23 - د.هنا عبد الغفار، مصدر سابق، ص 277 – 279 .
- 24- نفس المصدر السابق، ص 289 .
- 25- عمر بن فيحان، الاستثمار الأجنبي المباشر من منظور إسلامي، شبكة الانترنت، ص 16 .
- 26- علي حسن زاير، الاستثمار الاجنبي المباشر في ظل التحول لأقتصاد السوق الجزائر حالة دراسية للمدة 1994-2006، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد، 2008، ص 18-19 .
- 27- الاونكتاد، تقرير التجارة والتنمية ،نيويورك، 1999، ص 193-197 .
- 28- الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الجزائر، شبكة المعلومات العالمية ، ص 9 .
- 29- د. هنا عبد الغفار مصدر سابق، ص 313 .
- 30- د.عبير محمد جاسم الحسيني، عوامل القدرة التنافسية الدولية للتجارة السلعية ودور سعر الصرف فيها "العلاقات التجارية الصينية – الامريكية" حالة دراسية، اطروحة دكتوراة، الجامعة المستنصرية، 2006، ص 99 .
- 31- د. هنا عبد الغفار مصدر سابق، ص 313-314 .
- 32- د. عبير محمد جاسم ، مصدر سابق، ص 127 ، 130 .

33- حسن هادي صالح، دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تصحيح الاختلالات الهيكلية في ضوء المستجدات الدولية تجارب مختارة، رسالة ماجستير، المستنصرية، 2006، ص 144 .

34- عمر بن فيحان ، مصدر سابق، ص 16 .

35- مدحت أيوب، العلاقات الاقتصادية العربية الصينية في ضوء الصعود الاقتصادي الصيني، أصدار مكتب نائب رئيس مجلس الوزراء لشؤون الاعلام، مطبعة شركة أبو ظبي (بن دسمال) ، الامارات العربية المتحدة ، 2007، ص 44 .

جدول (6)

نتائج الاختبارات الاحصائية والقياسية للنماذج غير المعنوية احصائياً

النماذج	المتغيرات المستقلة	المتغير المعتمد	النتائج
1-	الاستثمار الاجنبي X_1 ، متغير الزمن T	الميزان التجاري Y	$Y = -13.51 + 0.00030X_1 + 1.631T$ $T \quad -2.12 \quad 0.76 \quad 1.18$ $R^2 = 65\% / F=18.76 / D.W = 1.348$
2-	X_1 بتخلف زمني $t-1, t-2$ ، P سعر الصرف	الميزان التجاري Y	$Y = -4.37 + 0.232X_{1t-1} + 0.001X_{t-2} + 0.22p$ $T \quad -1.24 \quad 0.40 \quad 6.57$ 0.86 $R^2 = 71\% / F=43.23 / D.W = 1.67$
3-	$X_1 + P$ سعر الصرف (بوضوح اثر سعر الصرف)	الميزان التجاري Y	$Y = -30.649 + 0.367X_1 + 6.66 p$ $T \quad -4.23 \quad 0.939 \quad 6.09$ $R^2 = 65\% / F= 35.32 / D.W = 1.164$
4-	X_1 بتخلف زمني $t-1, t-2$ ، Y_{t-1}	الميزان التجاري Y	$Y = 4.37 + 0.232X_{1t-1} + 0.00081X_{t-2} + 0.165Y_{t-1}$ $T \quad -1.24 \quad 0.40 \quad 6.57 \quad 0.633$ $R^2 = 71\% / F=43.23 / D.W = 1.67$

جدول (7)
البيانات المستخدمة في النماذج الاحصائية

Yt-1	X1t-1	X1t-1	PRICE	T	Y	X1
.	.	.	2.32	1.00	6.02-	1419.00
6.02-	.	1419.00	2.94	2.00	14.90-	1956.00
14.90-	1419.00	1956.00	3.45	3.00	11.99-	2243.73
11.99-	1956.00	2243.73	3.72	4.00	3.78-	2313.00
3.78-	2243.73	2313.00	3.72	5.00	7.75-	3193.00
7.75-	2313.00	3193.00	3.77	6.00	6.60-	3392.57
6.60-	3193.00	3392.57	4.78	7.00	8.75	3487.11
8.75	3392.57	3487.11	5.32	8.00	8.12	4370.00
8.12	3487.11	4370.00	5.51	9.00	4.36	11156.00
4.36	4370.00	11156.00	5.76	10.00	12.12-	27515.00
12.12-	11156.00	27515.00	8.68	11.00	5.37	33787.00
5.37	27515.00	33787.00	8.35	12.00	19.68	35849.00
19.68	33787.00	35849.00	8.31	13.00	12.25	40180.00
12.25	35849.00	40180.00	8.29	14.00	46.69	44237.00
46.69	40180.00	44237.00	8.28	15.00	43.57	45463.00
43.57	44237.00	45463.00	8.28	16.00	29.23	40319.00
29.23	45463.00	40319.00	8.28	17.00	24.11	40715.00
24.11	40319.00	40715.00	8.28	18.00	22.55	46878.00